

Distr.: General
19 August 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أبعث إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، التي تلقيتها من أندريس فوغ راسموسن، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، يحيل بها التقرير الفصلي عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، شاملا الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو التكرم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام
لمنظمة حلف شمال الأطلسي

عملاً بقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أرفق تقريراً عن
عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية شاملاً الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل
٢٠١٠. وسيكون من دواعي تقديري أن تتيحوا هذا التقرير لمجلس الأمن.

(توقيع) أندريس فوغ راسموسن

تقرير فصلي مقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - يشمل هذا التقرير، عملاً بالالتزام القائم بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٩٠ (٢٠٠٩) بتقديم تقارير إلى الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وحتى ١ أيار/مايو ٢٠١٠، بلغ القوام الكلي للقوة الدولية ٢٤٠ ١١٧ فرداً من ٢٨ بلداً عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي (منظمة حلف الناتو)، و ١٧ بلداً من البلدان غير الأعضاء في المنظمة. ويمثل ذلك زيادة تتجاوز ٢٩ ٥٠٠ فرد وانضمام بلدين إضافيين خلال هذا الفصل.

٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم المساعدة لحكومة أفغانستان، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، لحقت بالقوة خسائر بلغ مجموعها ١ ١٣٠ فرداً، بما يشمل ١٠٦ أفراد قتلوا أثناء العمليات، و ١ ٠١٦ فرداً أصيبوا بجروح أثناء العمليات، و ٨ حالات وفاة غير مرتبطة بالمعارك. وتشمل بعض الملامح البارزة للفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) نتيجة للعمليات التي قامت بها حكومة أفغانستان والقوة الدولية في مقاطعة هلماند، يتوقع السكان الآن من الحكومة الأفغانية المحلية والقوات الأمنية توفير نوعية أفضل من الحوكمة والأمن، وتقديم الخدمات الأساسية. ومن الواضح أن التزام الحكومة بهذه الغايات سيشكل عاملاً أساسياً في تحسين الحالة في هذا الجزء من أفغانستان. ووضعت الحكومة بالفعل برنامجاً لتقديم الخدمات على مستوى المناطق لهلماند الوسطى؛

(ب) حققت مستويات القوات في كل من الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية نتائج إيجابية في أهدافها المؤقتة نتيجة لانخفاض معدلات التناقص والارتفاع فوق المستوى المتوسط لمعدلات الاحتفاظ بالأفراد والتجنيد. ويجري التخطيط لسياسات جديدة للمساعدة على الحفاظ على هذه الاتجاهات. وتواصل القوة الدولية تقديم دعم كامل لهذه العملية على أساس الأولوية العليا.

(ج) ستواصل القوة الدولية، في شراكة مع المجتمع الدولي، تشجيع الحكومة على مواصلة تنمية قدراتها في مجال تحقيق الحكم الرشيد. ومع تقدم الحكومة في خطة نشر ٤٠ حزمة من حزم تقديم الخدمات في المناطق في مناطق رئيسية، ستنشأ حاجة متعاظمة ومستمرة للدعم من المجتمع الدولي.

الحالة الأمنية

٣ - يظل المتمردون في أفغانستان يمثلون قوة تتسم بالمرونة، حيث يقومون بتكثيف أنشطتهم مع التغيرات في نهج القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية، وتحسن الحوكمة، والتشييد والتنمية، وجهود إعادة الإدماج والمصالحة، وعملية الانتخابات المقبلة. ويستمر عدد الحوادث في التزايد، كما أن الضربات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات المعقدة في المناطق الحضرية تظل تشكل الوسيلة المفضلة للعمليات التي يقومون بها. وعقب اعتقال شخصيات متمردة هامة، تبدو قيادة التمرد قادرة على القيام سريعاً بتعيين بدلاء أكفاء لسد الثغرات. ولا يزال المتمردون يتجنبون المواجهات المباشرة مع قوات القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية ويواصلون تخويف السكان المحليين. ورغم عدم تمكن المتمردين من منع العملية واسعة النطاق في هلماند، بما في ذلك تشريدهم في مرحلة، فسيستوعون إلى التصدي للعمليات الحالية والمقبلة في قندهار. ومع ذلك، تشير الأجواء في هلماند الوسطى إلى أن السكان المحليين متشوقون للتغيير إلا أنهم غير مستعدين لانتظاره لوقت طويل.

٤ - ويظل الخطر غير مركزي، حيث توجد عدة مجموعات من المتمردين الذين تشكل حركة طالبان معظمهم، إلا أن لهم مجموعة متماثلة من الأهداف، وهي: انسحاب القوات الدولية، وإزالة الحكومة، وإنشاء نظام حكم ديني أصولي. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الحالة الأمنية هي على النحو التالي:

(أ) القيادة الإقليمية في منطقة العاصمة. انخفض مستوى نشاط التمرد في الربع الأول من عام ٢٠١٠ عن مستواه في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٩. ومنذ بداية شباط/فبراير، لم يتمكن المتمردون إلا من تنفيذ هجوم معقد واحد في منطقة القيادة الإقليمية (في ٢٦ شباط/فبراير). وفي غضون ذلك، أظهرت القوة الدولية قدرة متزايدة بالقبض على ٩١ متمرداً (بالمقارنة مع ٦ متمردين في عام ٢٠٠٩) وبمضاعفة عدد مخابئ الأسلحة المكتشفة، لتصل إلى أكثر من ٣٠ مخبأً. ومن المتوقع لمستوى الخطر العام أن يظل مرتفعاً في الشهور المقبلة، وأن يظل ما يصحب ذلك من إمكانية شن هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع كبيراً؛

(ب) القيادة الإقليمية في الشمال. تظل منطقة قندز المنطقة الساخنة الرئيسية في المنطقة، حيث يشكل العنف المرتبط بالنشاط الإجرامي والمخدرات والفساد أهم الشواغل الأمنية. ورغم رغبة قيادة التمرد في زيادة الضغط على الشمال بهدف صرف الانتباه عن المنطقتين الجنوبية والشرقية، يعتقد أن تنجح المبادرات المحلية بالإضافة إلى القوة الدولية والقوات الدولية الإضافية في احتواء المتمردين في هذه المنطقة؛

(ج) القيادة الإقليمية في الغرب. رغم أن عدد الهجمات في هذه القيادة الإقليمية لم يرتفع بقدر كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشير بعض التقارير إلى أن عددا من جماعات المتمردين قد لجأت إلى تلك المنطقة. ونظرا للوجود الأقل عدد لقوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية مقارنة بالمناطق الأخرى، من الممكن أن يتمكن المتمرّدون من إعادة تجميع قواهم وإعادة تشكيلها والاستعداد لتنفيذ عمليات في المستقبل في المناطق أو المقاطعات المجاورة؛

(د) القيادة الإقليمية في الجنوب. ظلت القيادة الإقليمية في الجنوب تشكل المركز الرئيسي لعمليات حركة طالبان بالتركيز على مقاطعتي هلماند وقندهار. ويظل كل من عمليات القوة الأمنية الوطنية الأفغانية والقوة الدولية ووجودهما يشكل خطرا على المتمردين. وفي بعض المناطق، يظل مستوى الخطر المرتفع يعيق مشاريع التشييد والتنمية. وتشير تقارير وردت مؤخرا إلى تصميم المتمردين على مواجهة أي هجوم في قندهار، وهو ما يستدل عليه من عمليات الاغتيال الأخيرة للمسؤولين الحكوميين، وزيادة تخويف السكان المحليين، ووجود مؤشرات على قيام مقاتلين إضافيين بالتمركز في المدينة وحولها؛

(هـ) القيادة الإقليمية في الشرق. تظل الملاذات الآمنة في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان تمثل شاعلا للحالة الأمنية. واستفاد التمرد من تحركات القوة الدولية، حيث استخدم في الدعاية أفلاما تبين المتمردين وهم يتمركزون في قواعد عمليات متقدمة في مقاطعة كونار كانت تتمركز فيها القوة الدولية سابقا. ويعتقد أنه رغم احتمال أن تكون الإزالة القسرية لقيادة المتمردين ومقاتليهم قد أدخلت الاضطراب على خططهم بشن هجمات، فإن ذلك لن يشكل سوى انتكاسة مؤقتة.

٥ - وتظل الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشكل السبب الرئيسي للإصابات بين أفراد القوة الدولية، وقوات الأمن الوطنية الأفغانية، والمدنيين الأفغان. وبلغ مجموع تلك التفجيرات ١٢٩ ١ تفجيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين تم اكتشاف ٤٤٧ ١ جهازا متفجرا يدوي الصنع، بما يمثل ٥٦ في المائة من جميع الأحداث ذات الصلة بتلك الأجهزة.

الجيش الوطني الأفغاني

٦ - يشكل الجيش الوطني الأفغاني أكثر مكونات قوات الأمن الوطنية الأفغانية قوة وقدرة. وتشمل نجاحات الجيش خلال هذا الفصل العثور على مخابئ الأسلحة في كابل وحولها والعمليات التي قام بها في إطار "العملية المشتركة" في هلماند. ويسير النمو في عدد الأفراد حاليا حسب الهدف المقرر له ليصل إلى ١٣٤ ٠٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٠. وقد يشير انخفاض مستوى التناقص في الأعداد ومعدل الاحتفاظ بالقوات الذي تجاوز المتوسط في هذا الفصل إلى أن كلا من زيادة الأجر التي تمت في كانون الأول/ديسمبر وتحسن ظروف الوحدات الميدانية قد أخذ يحقق النتائج المرجوة. وتقوم قيادة الجيش وبعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف الناتو في أفغانستان بدراسة هذه النتائج لاستخلاص ما يمكن من الدروس المستفادة منها. ومن المتوقع أن تحدث سياسة التناوب على مستوى الخندق (الكتيبة) أثرا إيجابيا أيضا على مستوى الاحتفاظ بالأفراد بتمكين الأفراد الذين عملوا في مواقع قتالية من الانتقال إلى مناطق أكثر استقرارا.

٧ - ويقوم مقر القوة الدولية بإدارة الشراكة الموسعة بين القوة الدولية والوحدات الأفغانية على جميع المستويات، وهو ما أحدث أثرا إيجابيا على تقدم الجيش الأفغاني الوطني على مستوى الأسلحة واللوات في عام ٢٠١٠. وتمشيا مع ذلك، فإن خطة القوة الدولية المشتركة لتطوير القيادة في قوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي تنفذ بالاشتراك مع القوات المضافة المتاحة للمشاركة مع وحدات الجيش الأفغاني الوطني والإشراف عليها، ستوفر قدرا أكبر من التواجد المشترك بين القوة الدولية وقوات الأمن الأفغانية، فضلا عما سيخلفه ذلك من أثر إيجابي على تطور وحدات الجيش وتقدمها.

الشرطة الوطنية الأفغانية

٨ - يتجاوز نمو الشرطة الوطنية الأفغانية الآن الأهداف المقررة، على الرغم من أن مواصلة تحقيق المكاسب الأخيرة في مجالي الاحتفاظ بالأفراد والتجنيد مع الحد من التناقص في الأفراد أمر يتسم بأهمية حاسمة للحفاظ على هذا الوضع. ويؤثر تناقص الأفراد في قوة الشرطة بأكملها بصورة سلبية على أعمال إصلاح الشرطة الوطنية الأفغانية وتقدمها وتطويرها. ومن المتوقع لإجراء تقييم شامل لحزمة الدعم واستعراض إدارة الأجر ووتيرة العمليات أن يحسن من معدلات التناقص؛ وينبغي وجود مؤشرات على ذلك خلال الشهور القليلة المقبلة.

٩ - وتظل حالات النجاح في التجنيد تفرض طلبا كبيرا على الهيئة التدريبية المؤسسية. ويتسم التوسع في هذا المجال بالأهمية لتحقيق أهداف النمو المعلنة. ويرد مثالا على القدرة المتزايدة مؤخرا المركز الألماني لتدريب الشرطة الذي افتتح في قندز في أوائل نيسان/أبريل، حيث وفر فوراً ١٠٠ مكان إضافي للتدريب. وهناك إمكانية نمو إضافي بتوفير ٢٥٠ مكانا للتدريب كخطة احتياطية.

١٠ - واعتمدت وزارة الداخلية الأفغانية الاستراتيجية الوطنية للشرطة والخطة الوطنية للشرطة اللذين يوفر تنفيذهما توجهها واضحا للمرة الأولى فيما يتعلق بنمو الشرطة الوطنية

الأفغانية وتطورها. وتنظم الاستراتيجية الوطنية للشرطة نمو القوة وتوجهها بتصور لخمس سنوات، في حين أن الخطة الوطنية للشرطة محدودة بمدى أقرب مدته عام.

١١ - وبغية المساهمة في محاربة الفساد، وهو الأمر الذي يخلف آثارا سلبية هائلة على الانطباع لدى الجمهور وعمليات القوة الدولية، أصدرت القوة الدولية، بالتنسيق مع وزارة الداخلية، توجيه القوة الدولية لمحاربة الفساد المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠. وتركز هذه اللاتحة على الفساد الذي يؤدي إلى أي مما يلي: (أ) يضر بالسكان مباشرة؛ (ب) يحول الموارد التي توفر الإيرادات للحكومة؛ (ج) يسيء استخدام برنامج القائد للإغاثة الطارئة، أو الأموال الاحتياطية، أو غير ذلك من الأموال الإنمائية؛ (د) يمثل خطرا على الجنود والمهام؛ (هـ) يعيق جهود إعادة الإدماج.

ويحدد التوجيه أيضا الإجراءات التي ينبغي للشركاء اتخاذها في مجال محاربة الفساد ومنعه.

سلاح طيران الجيش الوطني الأفغاني

١٢ - واصل سلاح طيران الجيش الوطني الأفغاني تطوره الإيجابي وأصبح الآن قادرا على مساعدة الشعب الأفغاني في عدة مجالات. وتعمل طائرات النقل الجوي الجديدة من طراز C-27 بصورة جيدة. وقد اكتملت أولى مهام العمليات في مجال النقل الجوي، مما يؤذن بقدرة جديدة يستطيع الأفغان القيام بها دون مساعدة من القوة الانتقالية للقدرات الجوية المشتركة. وستزيد هذه القدرة تحديدا في السنوات المقبلة مع وصول المزيد من الطائرات من طراز C-27 إلى أسراب تلك الطائرات، إلى جانب أطقم الطيران الأفغانية التي تلقت التدريب حديثا. كذلك ما فتئت قوة الطائرات العمودية تتوسع، حيث أخذت تقوم بأدوار متزايدة التعقيد في مناطق المعارك وخارجها على السواء. وخلال هذا الفصل، أثبتت قوة الطائرات العمودية قيمتها لشعب أفغانستان بإنقاذ الأشخاص المحتاجين للمساعدة خلال الفيضانات بالقرب من قندهار.

مكافحة المخدرات

١٣ - شهدت "العملية المشتركة" في القيادة الإقليمية في الجنوب قدرا كبيرا من التعاون الوثيق بين القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية وهيئات إنفاذ القانون في مهاجمة الأهداف التي تشكل "رابطة" بين نشاط المخدرات والمتمردين. بيد أن ما تم مصادرتة من المخدرات والمعدات المرتبطة بها لم يكن كبيرا، وذلك لأن القائمين على تجارة المخدرات انتقلوا إلى خارج المنطقة قبل بدء العملية. وبدت مؤشرات على أن الجهات المشتريّة

للمخدرات والناقلة لها ليست على استعداد لمواجهة المخاطر المستمرة مما أسفر عن انخفاض كبير في أعمال تجارة المخدرات في مناطق العمليات ذات الصلة.

١٤ - وأنشأت القوة الدولية رابطة - قوة عمل متضافرة مشتركة بين الوكالات لدعم عمليات مكافحة المخدرات وتنسيقها وتوفير الدعم لقادة القوة الدولية الإقليميين. وبدعم من رابطة - قوة العمل، يقوم كل من القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية ووحدات متخصصة في شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية وإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة بالعمل على نحو مشترك لتفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات. وواصلت القوة الدولية دعم مختلف هيئات إنفاذ القانون بولاية لمكافحة صناعة المخدرات غير المشروعة في أفغانستان. وعن طريق الاتصال والتنسيق، بسّطت القوة الدولية الآلية التي تتيح لهيئات إنفاذ القانون أن تحصل على دعم القوة الدولية من أجل أداء مهامها.

١٥ - ورغم أن جهود مكافحة المخدرات تستمر في أفغانستان، يعتمد النجاح على المدى الطويل على توافر المهن المشروعة والأسواق واستدامة البرامج والهيكل الأساسية الاقتصادية بدعم من الحكم الرشيد وسيادة القانون.

الحكومة

١٦ - رغم تزايد قدرات الحكومة الأفغانية كل يوم، فهي لا تزال تعتمد بشدة على الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وشمسيا مع القرارات المتخذة في مؤتمر لندن بمهاجمة الفساد، تقوم القوة الدولية بوضع خطة عمل لمكافحة الفساد مدتها ستة شهور لمساعدة الحكومة في جهودها لإزالة رموز الفساد التي تضر أبلغ الضرر بالسكان. وتعمل القوة الدولية في شراكة مع وكالات أخرى من المجتمع الدولي لوضع مجموعة من النقاط المرجعية الرئيسية لدعم إصلاح الحكومة لممارسات العمل في الخدمة المدنية في البلد.

١٧ - ورغم حدوث تقدم مع نشر الحزم الأولى في هلماند الوسطى في إطار برنامج حزم تقديم الخدمات في المناطق الذي تقوده الحكومة، سينطوي البرنامج على عملية تنفيذ مطولة وحاجة مؤكدة للدعم المستمر طويل الأجل. ويؤكد هذا النشر الحاجة إلى تمكين العلاقات بين المدنيين والعسكريين. ومع مضي الحكومة قدما في خططها لنشر أكثر من ٤٠ حزمة من حزم تقديم الخدمات في المناطق في مناطق رئيسية، ستنشأ حاجة متزايدة للدعم من المجتمع الدولي. وسيطلب هذا المشروع الهائل مساعدة لا يستهان بها من حيث الخبرة الفنية والتمويل، فضلا عن تحسين الموازنة بين مختلف الجهات المشاركة، والتنسيق الزمني الأفضل مع الجوانب الأمنية بغية كفالة النجاح.

الإصابات بين المدنيين

١٨ - يظل تحقيق أقصى قدر من تجنب وقوع الإصابات بين المدنيين يتسم بأهمية حاسمة على غرار الحاجة إلى الإدارة الفعالة لعواقب تلك الحوادث عند وقوعها. وتفيد التقارير الواردة في هذا الفصل بأن المتمردين مسؤولون عن التسبب في أكثر من ٧٠ في المائة من جميع وفيات المدنيين المرتبطة بالقتال وعن نسبة أكبر من الإصابات بين المدنيين عموماً. ومع ذلك، يظل المتمرّدون قادرين على استغلال حوادث الإصابات بين المدنيين والتلاعب بها لمصلحتهم لأن القوة الدولية كثيراً ما ينظر إليها على أنها مسؤولة عن جميع الحوادث التي تقع فيها الإصابات. ويؤدي الامتثال لكل من التوجيه التكتيكي لقائد القوة الدولية، والتوجيه التكتيكي للقيادة، وتوجيه تزايد القوة، والتوجيه التكتيكي للغارات الليلية، إلى إحداث أثر إيجابي. وفي المقابل، يبدو أن "مدونة سلوك" حركة طالبان المصممة لتفادي الإصابات بين المدنيين لم تحدث أثراً يذكر. وقد كانت هناك حالات استخدم فيها المتمرّدون المدنيين دروعاً بشرية سعياً إلى استغلال الحذر الذي تمارسه القوة الدولية. وتظل القوة الدولية ملتزمة بحماية الأشخاص غير المقاتلين، والحد من الخسائر في الأرواح والأضرار في الممتلكات، وتفادي الإصابات بين المدنيين مهما كلف الأمر.